

العنوان:	الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ للدكتور بنسالم حميش : ضوء جديد قي منحى القراءة الفلسفية للتاريخ
المصدر:	مجلة آفاق
الناشر:	إتحاد كتاب المغرب العربى
المؤلف الرئيسي:	بوتشيش، إبراهيم القادري
المجلد/العدد:	ع 63,64
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2000
الصفحات:	142 - 148
رقم MD:	520449
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الفلسفة العربية ، الفلاسفة العرب ، ابن خلدون، يحيى بن محمد بن محمد، 780-733 هـ ، التحليل النفسي ، فلسفة التاريخ
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/520449

«الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ»
للدكتور بنسالم حميش :
ضوء جديد في منحى القراءة الفلسفية للتاريخ

تقديم : د. إبراهيم القادري بوتشيش

على كثرة ما كتب عن ابن خلدون، نادرا هي الدراسات التي وظفت الرصيد الفلسفي الخلدوني لسبر أغوار التاريخ المغاربي الذي لا يزال مثقلا بركام الكتابات التقليدية المترهلة. ففي «طلاق ثلاثي» مع هذا المنحى الذي يتعسف في فصل التاريخ عن عمقه الفلسفي، تأتي دراسة جديدة للباحث المجدد المجتهد د. بنسالم حميش تحت عنوان «الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ» الصادرة عن دار الطليعة، بيروت 1998.

لا أزعم في هذه السطور القليلة تقديما شموليا للكتاب المنوه به، كما أن هذا التقديم لا يغني القارىء عن لذة تتبع فصول ممتعة لعمل أعتقد أنه يحفز على إعادة إنتاج السؤال حول علاقة المؤرخ بالفيلسوف، ومدى تفاعل حقليهما معا لإثراء البحث التاريخي.

أفتتح المؤلف كتابه بمقدمتين : تبيّن في الأولى أهمية التاريخ انطلاقا من مرجعيات قديمة وحديثة، وفيها آخذ على المؤرخين المعاصرين عدم اهتمامهم برياح التغيير التي طالت المناهج التاريخية في الغرب. بينما سلط الأضواء في مقدمته الثانية على حقبة العصر الوسيط المتأخر وما شهدته من تحولات تتمثل في النكوص الاقتصادي والثقافي أو ما أسماه «الزمنية المنتكسة».

وفي الباب الأول الذي عنونه «التركة المعرفية والحاجة إلى الفكر التاريخي»، يتناول في الفصل الأول التركة المعرفية التي شكلت أرضية فكر ابن خلدون،

وخلاله ركز على التحولات التي ظهرت في الفكر العربي، خاصة أهمية الزمن في تأطير النص، ويرى أن التاريخ كان إحدى العلوم التي طالها التغيير، إذ يعد ابن خلدون إحدى مظاهر هذه النقلة التحولية. ويقرّ أن هذا الأخير اشتغل بالمعرفة العربية ـالإسلامية وهي في حالة امتلاء وانسداد، ثم يسرد مختلف العلوم التي استرعت انتباهه واهتمامه بتحليل منظومات تلك العلوم أكثر من الاهتمام بنشأتها. أما عن المجالات المسدودة التي سلكها ابن خلدون فتتمثل في علم الكلام والفلسفة حيث كان المناخ الفكري آنذاك يكبح جماح الخطابات المتسائلة التي «تضر» ولا تنفع، وشارك في هذا النهج القمعي كل الاتجاهات الفكرية الصوفية والظاهرية. وقد برّرها ابن خلدون «بنقص العلم والعمران» واعتبرها كمالية وليست ضرورية، وهو ما يراه المؤلف «وجها من وجوه تهاونات ابن خلدون وانخراطه في عقلية عصره المفككة المنتكسة».

أما بخصوص علم الفلسفة فما كان ينتقده ابن خلدون هو فلسفة ما بعد الطبيعة خاصة أساسها المعرفي القاضي بإمكانية إدراك الوجود الكلي وتطابق الأحكام الذهنية العامة مع الموجودات الخارجية المحسوسة. وفي النقد الخلدوني للميتافيزيقا يرى د. حميش أن هذا النقد يذكّر مؤرخ الفلسفة اليوم ببعض وجوه النواة الصلبة في نقدوية كانط القائلة بعجز العقل الإنساني المشروط بمقولاته القبلية عن معرفة الحقيقة في قضايا الميتافيزيقيا والثيولوجيا. كما أوضح انتقاداته لموقف الفلاسفة المتهافت في ميدان الإلهيات والمجتمع والسياسة.

أما في الفصل الثاني من هذا الباب (الحاجة إلى الفكر التاريخي) فيتناول المؤلف مسألة التدوين التاريخي عن العرب متخذا الطبري نموذجا، ليستنتج من نصوص مقدمة كتابه «تاريخ الرسل والملوك» أن منهجه يقوم على الاعتماد على روايات السلف دون استخراج الأحكام بالمعقول، مع الاعتماد على ضبط الأسانيد وإيراد الروايات وتجميعها. ويؤاخذ المؤلف على الطبري الايجاز والاقتضاب، ويعزي ذلك إلى صعوبة إدراك الحاضر عنده أو بسبب اضطرام المادة التاريخية وعدم رسوخ أسانيدها أو هما معا. ثم يتطرق في نقطة أخرى إلى الإخباريين المغاربة وعدم اهتمامهم بالبنية التحتية وإغراقهم في التاريخ الرسمي، وهو ما صنفه الباحث ضمن ما أسماه بالارتزاق المعمم داخل كل مجتمع إقطاعي أو شبه إقطاعي. لكن ما هي الخانة التي وقف فيها ابن خلدون ضمن فقه التاريخ العربي عموما ؟

لقد فطن ابن خلدون إلى أهمية التاريخ كعلم مستقل، وكان يحمل له تصورا مزدوجا معبّرا عنه بثنائية الظاهر والباطن. ومن ناحية المادة التاريخية كسّر ابن خلدون الشرخ السائد لدى المؤرخين التقليديين بين الدولة والمجتمع. وفي مجال التحري الباطني يذهب المؤلف إلى أن ابن خلدون نحت معلمة بارزة تخطى بها من سبقوه وحتى من أعجب بهم المسعودي، بل ذهب إلى أنه يلتقي بهذا الطرح مع أهم المبادىء في الفلسفة الوضعية الحديثة ومنها مبدأ الإمكان والاستحالة.

وبعد تفكيك مكونات المنهج الخلدوني، شرع المؤلف في تسليط النقد عليه خاصة كتاب العبر، إذ يتفق مع «برنشفيك» في تناقض المعطيات الكرونولوجية لدى ابن خلدون. ومن خلال استعراض المصطلحات التي يستعملها هذا الأخير، يتوصل إلى أنه لم يوفق في تحقيق دعوته «بتأمل الأخبار وإعراضها على القوانين الصحيحة»، ويعتبر ذلك انعكاسا لانسداد آفاق عصره.

في الباب الثاني المعنون بـ «مواد من أجل علم العمران» يحاول المؤلف في الفصل الأول، «في مقارنة البلد والناس» أن يحلل انطلاقا من مقاربة جديدة تعتمد على نوع من التحليل النفسي الجماعي مركزا على ثلاثة ضوابط شكلت في نظره مرتكزات الفكر العمراني الخلدوني وهي الأرض والبداوة والطاعون، وفيه يذهب إلى أن ابن خلدون اتخذ بلاد المغرب مختبرا لدراسته التاريخية، وانطلق في تحليله من موسوعة وظيفية لا تجميعية. ولم يكتف بجمع الحكايات وتسجيل الوقائع، بل شكلت كتابته طوافا في العمق. ثم ربط المؤلف في المقارنة الأولى المجال الجغرافي بالمجال البشري مركزا على القلاقل البدوية وانعدام الأمن والهجرة الهلالية وما خلفته من آثار، مناقشا مزاعم الأدبيات الاستعمارية.

وفي سياق مناقشته للظاهرة البدوية ومن أين كانت قبائل البدو تستمد سلطتها، قدم تحليلا سوسيولوجيا يتجاوز تحليلات الإسطوغرافيا الاستعمارية، إذ أن سلوكات البدو في نظره ليست عدوانية بقدر ما هي حمائية نابعة من الغرائز الفطرية وأن دورهم أبان عن هشاشة العمران وضعف نسائجه. ومن ضمن الفرضيات التي يطرحها أن التراجع النسبي لبداوة الترحال كان بإمكانه أن يفرز انتعاشا تجاريا فتسترجع البلاد طاقتها الإنتاجية خصوصا في المجال الزراعي. غير أن هذا الاحتمال سرعان ما انسحق تحت وطأة القهر الجبائي والتسلط العسكري.

في المقاربة الثانية، حلّل نازلة الطاعون كأعظم مأساة عرفها العالم وضمنه القطر المغاربي، فتصدى لدراسة مواقف النخبة من الطاعون والموت فأبرز موقفين :

أهل الطب الذين استقرأ موقفهم من خلال مخطوطات غير منشورة، مبينا ما أبدعوه من حيل للتغلب على هذا الوباء والوقاية منه، ثم موقف أهل الفقه الذين خالفوا الاتجاه الأول فاعتبروا كل ميت بهذا الوباء شهيدا... مقابل ذلك ثمة من ردوا على هذا الموقف الفقهي كابن الخطيب في مقنعة السائل استنتج منها المؤلف أن سجالا حول هذا الموضوع كان قائما في ذلك العهد، وبعد تحليل معمق، يطلع المؤلف بنتيجة تتجلى في أن هذا الوباء لا يعزى إلى تعفن الهواء فحسب، بل إلى المناخ السياسي المفعم بالقلاقل وما تخلفه من مجاعات وأوبئة.

أما عن المقاربة الثالثة التي أدت إلى تجديد ابن خلدون للكتابة التاريخية فتمثل في تدهور العمران. وفي هذا المنحى يحاول الباحث التنقيب عن الأسباب التي جعلت العمران الحضري يعكس صورة تراجيدية في تاريخ المغرب، فيتخذ دراسة عينية لذلك وهي مدينة مكناس انطلاقا من كتاب «الروض الهتون» الذي أخطع مادته لتحليل على المستوى الجغرافي والسياسي ــ الاجتماعي.

من ناحية أخرى يرى المؤلف أن الأرض هي الوجه الآخر الذي يعكس الأزمة العضوية المتكررة التي يعزوها إلى سوء وعقم إقطاعية النظام العقاري واستهلاك فائض الإنتاج في النفقات اللامنتجة، فضلا عن تدهور الطرق الصحراوية وغياب سياسة اقتصادية متزنة، ناهيك عن تقلص الثروة «المنجمية» الذي يرده المؤلف إلى التسرب البدوي والطاعون الجارف، مما تمخض عنه تقلص اليد العاملة وتدهور شروط الاستغلال كما يذهب إلى أن حتى مواد البناء وإمكانيات الفن والزخرفة لم تكن من القوة التي تضمن استمرارية العمران.

وفي دراسته عن التراتب الاجتماعي، يقدم د. حميش مجموعة من العلامات التي ترمز إلى الوضع الاجتماعي كاللقب الشريف والمولد والسلعة والقلم. ويقرر أن هذه العلامات لا تكتسي سوى قيمة تصنيفية، وأن الوظائف والأدوار هي التي تحيل إلى تلك العلاقات. كما تعكس تلك العلامات في نظره تعارض النخبة والعوام الذين كانوا ينطوون إلى الحياة الأدنى والاقتصاد المعاشي المتقشف. ويوظف مجموعة

من الأنماط التفسيرية لقراءة هذا التراث الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه كسيادة المذهب المالكي وردة الفعل المتمثلة في ظاهرة القداسة والتصوف الشعبي وادعاء المهدوية، وكلها تمثل مسرحا حيا لمأساة المستضعفين والمحرومين في عصر ابن خلدون.

في الفصل الثاني الذي خصصه الباحث لدراسة دولة الاستبداد، سعى إلى رصد أبرز ثوابت الحياة السياسية في مغرب العصر الوسيط من خلال دراسة تطبيقية عن التجربة المرينية. وقد أثبت أن الدولة عاشت في حالة شبه انقطاع عن المجتمع بفعل ما كرسته من أعمال وتقاليد في حكم الاستبداد بصوره الناجحة أو الفاشلة. ثم تتبع منحى حياة الدولة المغربية كما وردت في التصور الخلدوني بأطوارها الخمسة (طور الظفر بالملك / طور الاستبداد / طور الدعة والفراغ / طور القنوع والمسالمة طور الإسراف والتبذير).

وفي إطار دراسة استبداد الدولة يطرح المؤلف توظيف المنهج الشاراتي (السيميائي) انطلاقا من تحليل مجموعة من الرموز السياسية لفهم العقبات السياسية القروسطية والكشف عن وهم الحضارة، مستندا في ذلك على مقولات ابن خلدون، فيستخرج بعض الصور المعبرة عن استبداد الأمير، ومنها الحزم في برامجه الاعتيادية كترأسه مجالس الحرب والمالية ومجالي العلماء والأدباء وحضور صلاة الجمعة والأعياد، ثم القيام بأعمال تألقية وهي ثلاثة أصناف : الغزو/ ضرب السكة الذي يرمز إلى الدخول في عالم الاقتصادي والتجارة / تشييد المشآت ذات الطابع الدعائي للأمير والدولة.

أما عن شارات تلاشي الدولة في المنظومة الخلدونية فتأتي من ذات الدولة حينما يغلب عليها الاقتصاد المتأزم، وتتجلى في عدة تمظهرات يشير إليها الباحث من خلال نموذج المرينيين وهي : «تسلط الوزراء واستبدادهم بالحكم على حساب الأمير / العنف الجبائي / فساد الأخلاق الذي يحدث مع الحضارة المنتحلة.

أما الباب الثالث والأخير من الكتاب «مقاربة تركيبية»، فيبدأه الباحث بفصل حول فلسفة التاريخ يطرح فيه تساؤلا هاما وهو : هل بإمكان الفلاسفة ممارسة التاريخ؟ فلا يكتفي بعرض وجهة نظره الواضحة بمناهضته للموقف الداعي إلى جعل التاريخ حقلا خاصا بمنأى عن الفلسفة، بل يقدم عدة قرائن موضوعية

وممارساتية كما هو الحال بالنسبة لمدرسة الحوليات التي أعلنت انفتاحها على الفلسفة، ثم يتتبع تاريخية فلسفة التاريخ معتبرا هيغل واضع حجر زاويتها وماركس مطورا لها ليصل إلى تيار فلسفة التاريخ الشمولي في النصف الأول من القرن العشرين مع شنغلر وتوينبي. وبعد توجيه انتقاداته للأول يتساءل : أين تتموضع الخلدونية في هذا النسق من فلسفات التاريخ ؟

يجيب عن ذلك بأنه لا يمكن وضع ابن خلدون في مرآة الهيغيلية إلا بقدر معين، بل يمكن وضعه كعطاء نظري في مرآة فلسفة تاريخية ذات استيحاء واقعي وتوجه قطاعي نجد بعض عناصره في النزعات المادية والوضعية والدائرية. ويرى أن عصر ابن خلدون والتحولات التي حدثت فيه، خاصة الظاهرة البدوية والطاعون حتّما عليه إعادة النظر في الموضوع التاريخي، إذا لم يجد عربيا في التراث المنهجي ما يسعفه حقا على دراسة الواقع. أما عن المنهج المستعمل فإنه كما يؤكد المؤلف، بمثابة رفع الحجاب عن الشكل المكتمل والحركة المتكاثفة لنظام عمراني محدد في الزمان والمكان، كما أنه عرض البنية الأساسية وسيرها النوعي، وهو ما فعله ماركس أو فيبر. ورغم بعض المعاطب التي آخذها على ابن خلدون كتعصبه الديني أحيانا، فإن الباحث يرى أن خطاب ابن خلدون يتمركز في مرآة فلسفة التاريخ انطلاقا من ثلاث خصائص وهي : المادية والوضعية والدائرية، فيحلل كل خاصية على حدة ليستنتج أن المادية في الفكر الخلدوني تبرز مبدأين أساسيين وهما الطبيعة والسببية، ومن خلالها تمكن المؤرخ المغربي من وضع القوانين العامة لاقتصاد المعاش. ويذهب المؤلف إلى أن مؤرخنا كان مفكرا وضعيا قبل ظهور الفلسفة الوضعية لأن مشروعه العلمي ينبني على تحليل الظواهر المجتمعية والمؤسسات من حيث الطبيعة والعمران البشري، ويشبه هذا التوجه بنظرية ميكيافيلي عن الحقيقة الفعلية، مستشهدا على ذلك بما ذهب إليه ابن خلدون في موضوع ثنائية الإسلام الأول أو الغض والإسلام الفرقي، لكن من دون أن ينفي الباحث حضور العنصر الديني في تحليلاته.

ويتساءل الباحث كيف تتضافر تلك الخصائص الثلاث التي تميز عطاء ابن خلدون النظري لمساعدته على فهم قضايا عصره ؟ إن ما جعل مؤرخنا يتخذ قرار ممارسة التاريخ يتمثل في ظاهرة الانتكاس الجاري المعمم، لكن كيف قرأ هذه الظاهرة ؟

يجيب. الباحث ــ منطلقا من الإطار النظري الخلدوني نفسه ــ أن الانتقال من الوجود البدوي إلى العمران الحضري الذي يخل باستقرار الدولة ويؤدي إلى انتكاسها ينعكس في مرور القبيلة الحاكمة من الوجود البدوي المتجزىء إلى حياة السياسة العامة والتوسل بالسياسة كأداة للتحول الحضاري، ومن ثم تقع الكبوة بفعل الانشقاق بين الأمير وقبيلته، وما يترتب عن ذلك من جلب المرتزقة ورفع الجبايات.

وفي الفصل الأخير من الدراسة «في امتحان زمن ما بعد ابن خلدون» يحاول المؤلف تجريب بعض النظريات الخلدونية على ما بعد عصر ابن خلدون، وفي هذا الصدد يرى أن المؤرخ المغربي كان واعيا بتفوق أوروبا ونهضة «ناحية الشمال» وما تخفيه من تهديدات للمغرب.

وفي مجال اختبار التاريخ الدائري الخلدوني يرى الباحث أن تجربتين قويتين بعد عصر ابن خلدون حاولتا تكسير وتيرة التاريخ الدائري دون جدوى وهما محاولة أحمد المنصور الذهبي ومغامراته في السودان، والمولى إسماعيل الذي أكد بسلوكياته في السلطة مقولة ابن خلدون في الانفراد بالحكم واتخاذ جيش من العبيد المرتزقة لحل أزمة العصبية، مما جعل التاريخ المغربي لا يخرج عن الدائرة المتأزمة بسبب التمزقات السياسية التي كان وراءها غياب جيش وطني قار، فضلا عن تراكم المآزق الاقتصادية والمالية، ناهيك عن دور الاستعمار الذي ساهم في تعقيد هذه المآزق.

وختم دراسته بخاتمة لخص فيها أهم الاستنتاجات المنبثقة من تحليلاته ومنظوراته للخلدونية تجاه عصر متأزم مازلنا نعيش بعض عواقبه وتبعاته.

قضايا جديدة، منظورات أحيانا مستفزة، جزئيات قد يختلف القارىء مع المؤلف في حيثياتها وتستدعي الحوار، لكن ذلك كله لا يلغي بالمرة كون هذا العمل الجاد يشكل ــ بامتياز ــ إضاءة هامة في فلسفة التاريخ ومناهج كتابته، ويؤكد مقولة وجوب إزالة الحواجز بين التاريخ والفلسفة، وضرورة إشراك الكفاءات الفلسفية في أي كتابة تاريخية تروم تصحيح تاريخنا وتنحو به نحو فضاء علمي أشمل.